الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
7 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة فيودورو (نائبة الرئيس) ..... (بولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد

تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

التقديرات المنقحة لمركز التجارة الدولية

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-58765 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تولت السيدة فيودورو (بولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة في غياب السيد تالاس (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/68/7/Add.7 و A/68/151 و A/68/344 و A/68/344/Add.1 و A/68/375 و A/68/375/Add.1)

١ - **السيد تاكاسو** (اليابان) (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): عرض تقرير الأمين العام المرحلي الخامس عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/68/375 و A/68/375/Add.1) وقال إن مشروع أوموجا قد أحرز تقدما كبيرا حيث بدأ العمل بنظام أوموجا الأساسي في تموز/يوليه ٢٠١٣ في المواقع التجريبية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، كما بدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في المجموعة ١ وهي جميع عمليات حفظ السلام، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وأضاف أن أوموجا هو الآن نظام قيد التشغيل الكامل، يغطي ٣٠٠٠ موظف على الصعيد العالمي.

٢ - وأشار إلى أن نظام أوموجا، بوصفه حجر الزاوية للإصلاحات الإدارية التي يُجريها الأمين العام، يحتل مكانة طليعية ضمن أولويات اللجنة والأمانة العامة المتمثلة في مواءمة العمليات الإدارية وتوحيد أساليب تقديم الخدمات بصورة متكاملة، وذلك بهدف تحسين الرقابة والسيطرة على حجم الإدارة وتحقيق المزيد من الكفاءة. وأكد أن التنفيذ الكامل لنظام أوموجا ضروري لجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة وتوحيدا.

٣ - ونوه إلى أن تنفيذ المرحلة التجريبية في تموز/يوليه سمح ببدء التشغيل بنجاح في بعثات حفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر. وأردف قائلا إن دروسا قيمة قد استخلصت أثناء عملية نقل أنشطة التأهب للعمل من نماذج عمل متباينة إلى نظام عمل مشترك، لا سيما فيما يتعلق بالتوفيق بين البيانات وتنقيتها، وسيتم تكييف إجراءات إعداد البيانات ضمن مراحل التنفيذ المقبلة.

٤ - وأعلن أن العمل بالنظام ضمن المجموعة ٢، وهي البعثات السياسية الخاصة، سيبدأ في آذار/مارس ٢٠١٤، كما سيبدأ العمل بمرحلة التوسيع ١ لنظام أوموجا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأكد أن الأمانة العامة مصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة إنجاز المراحل الأساسية لتنفيذ المشروع.

٥ - وعلى الرغم من تحسن إدارة المشروع بشكل ملحوظ بفضل قيام الأمين العام بتعزيز السيطرة على العمليات وتحديد أولويات الأنشطة فيما يتصل بأوموجا، فإن الاستعداد المؤسسي للعمل بالنظام لا يزال يشكل التحدي الرئيسي أمام التنفيذ. ويجب أن يتوخى كل كيان العناية في التخطيط للانتقال من أساليب العمل المتباينة إلى نموذج عمل مشترك للأمانة العامة على الصعيد العالمي، وأن يلتزم أصحاب المصلحة بذلك التزاما كبيرا.

٦ - وقال إن النجاح في تنفيذ نظام أوموجا من شأنه أن يحقق فوائد فورية من حيث النوعية وفوائد من حيث الكمية في وقت لاحق بالنسبة لعمليات حفظ السلام خلال دورة الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ ومن شأنه أن يحقق نفس النتائج بالنسبة للميزانية العادية ابتداء من عام ٢٠١٧. وأكد أن الأمين العام ملتزم بتحقيق فوائد كمية من المشروع تتراوح بين ١٤٠ و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩.

٧ - وأضاف أن الاحتياجات الإجمالية لمشروع أوموجا يُتوقع الآن أن تبلغ ٣٦٠,٩ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٢,٨ مليون دولار بالمقارنة إلى الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٣٤٨,١ مليون دولار الواردة في التقرير المرحلي السنوي الرابع، وذلك نظرا لزيادة الاحتياجات من الخدمات التعاقدية وأنشطة التأهب لبدء العمل بالنظام. بيد أن الأمين العام لا يلتمس تمويلا للمبلغ الإضافي، حيث سيحاول احتواء التكاليف حتى نهاية عام ٢٠١٤. وسيرد في التقرير المرحلي السنوي السادس بيان للاحتياجات المستكملة لعام ٢٠١٥، فضلا عن الاحتياجات من الموارد المتوقعة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

٨ - وأشار إلى أن التقرير المرحلي الخامس بيّن خططا لإعادة تنظيم فريق مشروع أوموجا لتلبية الاحتياجات في مرحلة التنفيذ باستخدام الموارد الداخلية عوضا عن الموارد الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للمهام الصعبة المتعلقة بتطبيق النظام في المقر وفي مكاتب المجموعتين ٣ و ٤. وأوضح أن الرفع المقترح لمستوى منصب نائب مدير المشروع من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ سيسمح بتعزيز الإدارة اليومية للمشروع ويتيح للمدير التركيز على العمل مع الإدارة العليا لإعطاء زخم للجاهزية التنظيمية.

٩ - وأشار إلى أن تنفيذ نظام للتخطيط المركزي للموارد مهمة شاقة، لا سيما في الأمم المتحدة، حيث تتميز الولايات والأنشطة وأساليب العمل وبتوزعها جغرافيا في جميع أنحاء العالم. وأكد أن نظام أوموجا سيُنفذ على نطاق الأمانة العامة بدعم وتوجيه مستمرين من اللجنة.

١٠ - **السيد أوفاريل** (رئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المرحلي السنوي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ نظام الأمم المتحدة للتخطيط المركزي للموارد (A/68/151)، وقال إن نظام أوموجا هو الأهم ضمن مجموعة من التحولات في أعمال المنظمة، وهو نظام يتيح فرصة لتحديث إدارة الأعمال في المنظمة على الرغم مما طرأ عليه من تأخير وتصاعد في التكاليف.

١١ - وأشار إلى أن الإدارة اتخذت إجراءات، استجابة لتوصيات المجلس، لوضع المشروع على أسس أسلم عن طريق تعيين مدير مشروع يتمتع بالخبرة وزيادة التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعزيز إدارة المشروع. ومع ذلك فإن فريق المشروع يعاني من الإجهاد، ولذلك فإن مستوى الدعم المقدم للمرحلة التجريبية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان غير قابل للاستمرار بعد بدء المرحلة الأولى من التنفيذ الكامل في جميع بعثات حفظ السلام، ثم في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

١٢ - وتدعو الحاجة إلى بذل جهود إضافية لمواجهة التحديات المقبلة على الرغم من تحسن إدارة المشروع. فمثلا حتى بعد أن اعتمد فريق المشروع أسلوبا رسميا لإبلاغ اللجنة التوجيهية بالمخاطر، لا تزال إدارة المخاطر تفتقر إلى الفعالية ولا تزال الإجراءات المتخذة لدرئها تفتقر إلى السرعة اللازمة، كما لا تتضمن تكاليف المشروع النفقات الضرورية للسيطرة بصورة فعالة على آثاره المحتملة وعلى عملية اتخاذ القرارات بشأن معالجة تلك الآثار.

١٣ - وأوضح أن تصميم النظام قد أُنجز الآن بمقدار الثلثين وأُنجز بناؤه بمقدار النصف. وأشار إلى عدم وجود خطة متكاملة حتى الآن للربط بين النفقات والإنجازات المستهدفة، ولذلك فمن الصعب الحكم على مدى التقدم الذي كان ينبغي تحقيقه مقابل ما تم من استثمارات إلى الآن. وأعلن أن المجلس ليس بوسعه تقديم تأكيدات بأن جميع فعاليات المشروع ستُحقق ضمن التوقعات الحالية فيما يتعلق بالزمن

والكلفة، أو أنه سيحقق مستوى من التحسينات النوعية والكمية في الخدمات يشكل عائدا أمثل للاستثمارات.

١٤ - وفيما يتعلق بعمليات شراء الخدمات، قال إن عدم وضع استراتيجية تجارية عامة عند تصميم مشروع أوموجا أدى إلى صعوبات في كفالة الحصول على أفضل قيمة لقاء المبالغ المدفوعة إلى البائعين. وأضاف أن الإدارة أعلنت الآن أنها قدمت إلى اللجنة التوجيهية خطة لوضع استراتيجية تجارية فيما يتعلق بالمشتريات المتبقية.

١٥ - وفيما يتعلق بدور أوموجا كأداة لتطوير الأعمال عموما، أعلن أن تعيين جهة قائمة على العمليات لاعتماد وتطبيق أساليب عمل جديدة ومنتظمة هو تطور إيجابي، ويتمثل التحدي الآن في كفالة تمتع هؤلاء المسؤولين بالسلطة لإحداث التغيير في مختلف قطاعات العمل، وإقامة آليات للتفاوض بين القائمين على العمليات وغيرهم من كبار المسؤولين الإداريين من أجل تحقيق الفوائد المتوقعة. وأردف قائلا إن على الإدارة أن تضع خططا لتحقيق الفوائد لا تشمل أنواع الفوائد فحسب، بل تبين بالتحديد كيف ومتى تتحقق تلك الفوائد، سواء من خلال تبسيط العمليات بحيث تتطلب عددا أقل من الموظفين، أو تحسين الإدارة بما يعزز عملية اتخاذ القرارات.

١٦ - وبالنظر إلى المصالح الذاتية للجهات المعنية وتعقيد الهيكل التنظيمي والإداري وهيكل الحوكمة الحالي، فمن الصعب تحديد نموذج مستقبلي واضح لتقديم الخدمات في الأمم المتحدة. ومع ذلك فمن المهم التوصل إلى تصور للنموذج التشغيلي المستقبلي المستهدف للأمم المتحدة الذي من المقرر أن يدعمه مشروع التخطيط المركزي للموارد وغيره من المبادرات التحويلية، سعيا لكفالة مساندة الجهات المعنية للمشروع، وتفادي إدخال تعديلات لاحقة مكلفة عليه، وتعزيز المساءلة عن النتائج.

١٧ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/68/7/Add.7)، وقال إن اللجنة الاستشارية تعتبر، في ضوء الصعوبات التي واجهها مشروع أوموجا منذ إنشائه، أن التنفيذ الأولي لنظام أوموجا الأساسي في المواقع التجريبية وفي بعثات حفظ السلام ضمن المجموعة ١ يشكل معلما من المعالم الرئيسية في دورة حياة المشروع، وينبغي أن يوفر للدول الأعضاء بعض الضمانات بشأن فعالية قيادة المشروع وقابلية النظام للاستمرار.

١٨ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت في تقريري كل من الأمين العام ومجلس مراجعي الحسابات أن المشروع لا يزال يواجه تحديات ومخاطر كبيرة. وأكد أن هناك حاجة إلى توخي الدقة في تخطيط المشروع وإدارته ورصد المخاطر عن كثب والتخفيف من حدتها والإسراع في حل المشاكل من أجل تجنب المزيد من التأخير وتصاعد التكاليف. وقال إن اللجنة الاستشارية تشدد أيضا على أهمية دور ومسؤوليات الجهة القائمة على المشروع واللجنة التوجيهية فيما يتعلق بتوجيه عملية تنفيذ المشروع والإشراف عليها عن طريق تعزيز التعاون من جانب المكاتب ذات الصلة في الأمانة العامة وتيسير عملية اتخاذ القرارات.

١٩ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تؤكد أهمية تحديد نتائج مستهدفة فيما يتعلق بتحقيق الفوائد بهدف الاستفادة من أقصى إمكانات نظام التخطيط المركزي للموارد، فضلا عن وضع خطط ذات مصداقية لتحقيق الفوائد تفهمها تماما الإدارات والمكاتب المنفذة. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة المشاركة التامة لرؤساء الإدارات والمكاتب المنفذة، وتمتع المشروع بمستويات عالية من الالتزام على نطاق الأمانة العامة. وتشدد اللجنة الاستشارية أيضا على ضرورة منح الجهة القائمة على المشروع والجهات القائمة على العمليات،

التي التزمت بتحقيق فوائد نوعية وكمية للمنظمة، مستوى السلطة اللازم لإدخال التغييرات على طرائق وأساليب سير العمل كجزء من نظام أوموجا.

٢٠ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن ترد معلومات محددة عن الفوائد النوعية والكمية الناشئة عن تنفيذ نظام أوموجا في مقترحات الميزانية وتقارير الأداء المقبلة لعمليات حفظ السلام، وذلك في موعد لا يتجاوز الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن يزود النظام المركزي لتخطيط الموارد الدولَ الأعضاء بمعلومات شاملة وجيدة ودقيقة في الوقت المناسب لتيسير اتخاذ القرارات بشأن مقترحات الميزانية والمقترحات الإدارية.

٢٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع، تؤكد اللجنة الاستشارية من جديد وجوب إنجاز كامل نطاق نظام أوموجا الأساسي ومرحلتي توسيعه ١ و ٢ وجميع فعالياتها من أجل حماية الاستثمارات التي تمت فعلا وتحقيق الفوائد المتوقعة. وتحذر اللجنة الاستشارية من اتباع أي نهج من شأنه أن يؤدي إلى تقليص نطاق المشروع، وبخاصة مرحلة التوسيع ٢ التي تضم بعض المهام الرئيسية التي يتعين تحويلها إلى التشغيل الآلي، بما فيها التخطيط والبرمجة وإدارة سلسلة التوريد ومهام وضع الميزانية.

٢٣ - وتؤكد اللجنة من جديد أيضا توصيتها السابقة بالإبقاء على فريق المشروع إلى حين اكتمال مرحلة نشر التوسيع ٢ بمجملها على نطاق الأمانة العامة. وسيتطلب الأمر تخويل السلطة وإسناد دور القيادة لهياكل إدارة المشروع وحوكمته من أجل تحقيق النتائج المقررة، وينطوي حل فريق المشروع قبل الأوان على مخاطر تتمثل في احتمال عدم تنفيذ مرحلة التوسيع ٢ بفعالية. غير أن الإبقاء على فريق المشروع في انتظار إكمال هذه المرحلة لا يعني انتفاء الحاجة إلى إجراء تعديلات في حجم الفريق وتشكيله، أو إلى احتواء التكاليف والاستعانة بأكبر قسط من الخبرة اللازمة من داخل المنظمة.

٢٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب في هذا الصدد بالخطوات المتخذة لتعزيز المهارات الداخلية في مجال برمجيات التخطيط المركزي للموارد، وهي تشجع مواصلة تنمية تلك المهارات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترحب أيضا بزيادة التنسيق والتعاون بين مشروع أوموجا وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني وتشجع مواصلة ذلك التعاون.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بالنهج العملي الذي ينتهجه الأمين العام في معالجة مسألة التكاليف غير المباشرة وتحديد أدوار ومسؤوليات الإدارات والمكاتب المنفِّذة، فضلا عن طرائق تمويل الأنشطة التحضيرية. وقال إن اللجنة تكرر تأكيد توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام الإبلاغ عن مستوى وطبيعة التكاليف غير المباشرة للأنشطة التحضيرية التي تتكبدها المكاتب المنفِّذة.

٢٦ - وأخيرا أكد على ضرورة تكثيف التعاون بين الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة من خلال استخدام نفس الأداة وهي النظام المركزي لتخطيط الموارد. وقال إن زيادة المواءمة بين طرائق سير العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستخدام نظام معياري غير مُكيَّف للتخطيط المركزي للموارد، توفر مزيدا من الفرص لتنفيذ التخطيط المركزي للموارد ودعمه وتطويره بتكلفة أقل.

٢٧ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى استعراض وحدة التفتيش المشتركة لنظم التخطيط المركزي للموارد المستخدمة في منظمات الأمم المتحدة (A/68/344) والتعليقات التي أدلى بها

في هذا الشأن الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة (A/68/344/Add.1).

٢٨ - **السيد دونيفالو** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة أيدت دائما الإصلاحات الإدارية الرامية إلى زيادة كفاءة وقدرة الأمانة العامة على تحقيق نتائج أفضل للمنظمة.

٢٩ - وأشار إلى أن الجمعية العامة أذنت بمشروع أوموجا للحلول محل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعددة غير المتوافقة لدى المنظمة التي تتسم بارتفاع تكلفة تعهدها وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية، وذلك بهدف تبسيط الممارسات الإدارية وتقديم بيانات دقيقة للتمكين من الإسراع بعملية اتخاذ القرارات وتحسين تقديم الخدمات. وقال إن المجموعة، إذ ترحب بتنفيذ نظام أوموجا الأساسي وتلاحظ الإجراءات المتخذة لتعزيز الحوكمة، تشير في نفس الوقت إلى التحديات والمخاطر الكبيرة التي لا تزال ماثلة، وهي تتعلق بالتأهب المؤسسي، والتعامل مع المشتريات، وإمكانية حدوث تأخير في تنفيذ المشروع، وبناء الخبرة الداخلية اللازمة، وكفاية هياكل وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. ويجب استقاء الدروس من مرحلة بدء تنفيذ نظام أوموجا الأساسي في بعثات حفظ السلام.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن من المهم من أجل فهم الآثار المترتبة على النظام الجديد وجود خطة مفصلة لتحقيق الفوائد، تبين الآثار التي يمكن أن تترتب على زيادة الفعالية والكفاءة في الإدارة. ومن المهم أيضا أن تحصل الدول الأعضاء على معلومات شاملة ودقيقة وعالية الجودة في الوقت المناسب لتيسير اتخاذ القرارات بشأن مقترحات الإدارة والميزانية.

٣١ - وأشار إلى أن المجموعة تشعر بالقلق إزاء نقاط ضعف كبيرة أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات في المراحل الأولية من المشروع، وأدت إلى عدم الفعالية وعدم الكفاءة في استخدام الموارد. وقد تسبب فشل الإدارة في تأخير التنفيذ أكثر من مرة وساهم في تجاوزات في التكاليف.

٣٢ - وأوضح قائلا إن القيادة القوية هي أمر أساسي للتنفيذ الناجح لمشروع على هذه الدرجة من التعقيد لتحقيق تحول في أساليب تصريف الأعمال على نطاق المنظمة. وتشاطر المجموعة اللجنة الاستشارية القلق إزاء المخاطر الكامنة في تفكيك فريق المشروع قبل الأوان.

٣٣ - **السيد بريسوتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي أيسلندا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بصفتها مؤيدة بقوة لنظام أوموجا وما ينطوي عليه من إمكانية تحقيق تحول في أساليب تصريف العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، ترحب بتنفيذ نظام أوموجا الأساسي في المواقع التجريبية وفي بعثات حفظ السلام.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه ما زالت ثمة تحديات ومخاطر كبيرة متبقية يجب التصدي لها كي يتسنى تنفيذ نطاق مشروع أوموجا وفعالياته بالكامل وتحقيق الفوائد المرجوة في الموعد المحدد وفي حدود التكلفة. وينبغي للأمين العام أن يراقب عن كثب تصميم ونشر المراحل المختلفة وكفالة الامتثال الدقيق للجدول الزمني للتنفيذ مع البقاء في حدود التكاليف. وأضاف أن الزيادة في التكاليف المتوقعة تبعث على القلق.

٣٥ - وتابع كلامه قائلا إنه يجب أيضا أن تكون الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في المشروع سليمة. وينبغي أن تكون الإدارة العليا ملتزمة التزاما تاما بدعم مشروع أوموجا وأن يعطى لمن يتولون زمام العمليات المستوى اللازم من السلطة من أجل تنفيذ التغييرات. وينبغي تكثيف التعاون بين الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة باستخدام نفس نظام التخطيط المركزي للموارد.

٣٦ - وأضاف قائلا إن وجود خطة متكاملة للمشروع تبين تفاصيل العمل الذي لا يزال يتعين القيام به والآثار المترتبة فيما يتعلق بالتكلفة يمثل أداة أساسية لإدارة أداء المشروع. وينبغي للأمانة العامة أن تضاعف جهودها لاستكمال هذه الخطة ووضع جدول زمني مفصل. ولا يمكن أن ينجح مشروع أوموجا إلا إذا نُفذ بالكامل، وبذلك يتسنى حماية الاستثمارات التي أنفقت بالفعل وتحقيق الفوائد المتوقعة بالكامل.

٣٧ - **السيدة شفايتسر** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن الوفدين يعربان مجددا عن تأييدهما لمشروع أوموجا، وهو أحد العناصر الرائدة في تحديث إدارة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن المشروع سيستغرق عدة سنوات، وإلى أن الخبرة المكتسبة في النشر الأولي لهذا النظام المعقد جدا للتخطيط المركزي للموارد ينبغي تحليلها بعناية، من أجل استخلاص دروس مفيدة للمراحل اللاحقة، والسماح بتطوير حلول ترقبا للمشاكل.

٣٨ - وتابعت كلامها قائلة إن الانتقال إلى نظام أوموجا سيكون له تأثير كبير على الإدارة اليومية لعمليات حفظ السلام، التي يجب ألا تتأثر ولاياتها الأساسية سلبا بذلك. ويجب أن تؤخذ على محمل الجد المخاطر التي تتهدد الفعالية التشغيلية ومخاطر مواجهة مقاومة للأدوات الجديدة.

٣٩ - وأكدت استمرار مخاطر تجاوز الجدول الزمني والميزانية وعدم قبول المشروع. ومن دواعي القلق عدم وجود خطة للطوارئ وعدم وضوح المكاسب المتوقعة من الإنفاق الفعلي لـ ٥٥ في المائة من الموارد المالية للمشروع. ويجب الإسراع بوضع خطة مفصلة للمشروع ومنهجية تيسر إقامة صلات واضحة بين الميزانية المستخدمة ومراحل المشروع المحددة.

٤٠ - واختتمت كلامها قائلة إن الوفدين يهمهما معرفة الكيفية التي أخذت بها في الاعتبار الخبرة السابقة في نظم التخطيط المركزي للموارد، والحاجة إلى كفالة قابلية التبادل في تشغيل هذه النظم على نطاق المنظومة، والتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة باستخدام نظام أوموجا.

٤١ - **السيد أونو** (اليابان): أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في بدء العمل بنظام أوموجا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان ومكاتب دعمهما في المقر، وفي وقت لاحق في ١٤ بعثة من بعثات حفظ السلام ومركز الخدمات الإقليمي، وتطلع إلى الحصول على معلومات عن حالة الأنشطة التحضيرية لتنفيذ النظام في البعثات السياسية الخاصة في عام ٢٠١٤. وأكد ضرورة تنفيذ النطاق الكامل لمشروع أوموجا، مع الإدارة الصارمة للجدول الزمني ولتكلفة المشروع، وينبغي إنجاز كل مرحلة وفقا للإطار الزمني المقترح.

٤٢ - وتابع كلامه مشيرا إلى أن القيادة القوية والاستعداد المؤسسي في جميع أنحاء الأمانة العامة شرطان لا بد منهما للنجاح في مشروع بهذا الحجم يهدف لتحقيق تحول في أساليب تصريف العمل. وينبغي إيلاء عناية فائقة لتنسيق أنشطة التأهب التنظيمي المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا في كل موقع على حدة من أجل كفالة نشر النظم على نحو سلس، وتخفيف العبء الواقع على المستعملين النهائيين وتجنب

تعطيل الأنشطة التشغيلية. وينبغي أن تبين الأمانة العامة الوفورات الناجمة عن تنفيذ نظام أوموجا في الميزانية في أقرب وقت ممكن.

٤٣ - وأشار إلى أن الاحتياجات العامة المتوقعة قد زادت بحلول عام ٢٠١٥ بحوالي ١٢,٨ مليون دولار بالمقارنة إلى ما ورد في آخر تقرير قدمه الأمين العام، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة تكاليف الخدمات التعاقدية، والأثاث والمعدات. وتدعو الحاجة إلى وجود خطة مفصلة ومتكاملة لتحديد ماهية العمل المتبقي وتكلفة إنجازه. وهذه الأداة من شأنها درء خطر الزيادات التدريجية في التكاليف الإجمالية. وينبغي أن يدرج في التقرير المقبل للأمين العام على وجه التحديد تفاصيل الإطار الزمني ومجموع التكاليف المتكبدة لإكمال تصميم نظام أوموجا الأساسي ومرحلتي التوسيع ١ و ٢، وكذلك تقييم للأثر الناجم عن التأخر في وضع الصيغة النهائية لتصميم مشروع أوموجا على مجمل الجدول الزمني للمشروع وميزانيته.

٤٤ - **السيد سافرونوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يأسف للتأخير في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية، الذي لم يكن متاحا باللغة الروسية في وقت تقديمه. وهذا الأمر لا يعد انتهاكا للإجراءات المعمول بها فحسب، وإنما يحرم الدول الأعضاء أيضا من فرصة المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن إحدى المسائل الهامة.

٤٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ نظام أوموجا، أشار إلى زيادة فعالية هيئات إدارة المشروع، وهو عامل أدى إلى تعزيز ثقة الدول الأعضاء في نجاح إنجازه. وقال إن مرحلة التصميم أُكملت ونُفذ النظام على أساس تجريبي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان. ومع ذلك فإن المخاطر التي سبق أن أشارت إليها اللجنة لا تزال موجودة، ويشكل التنفيذ المتزامن الوشيك للنظام في ثلاث مجموعات خطرا أمام التنفيذ في الوقت المناسب في كل مجموعة.

٤٦ - ولاحظ مع الأسف حدوث زيادة في ميزانية مشروع أوموجا، التي يُتوقع الآن أن تبلغ ٣٦٠ مليون دولار حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بالمقارنة مع التقديرات الأولية البالغة ٢٤٨,٣ مليون دولار. ويجب على الأمانة العامة احتواء التكاليف وتجنب المزيد من الزيادات. ولم تحل حتى الآن مسألة التكاليف المرتبطة بالمشروع، وكيف يمكن أن تقيد في الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٧ - وتدعو الحاجة إلى وضع خطة محددة للتأكد من تحقق الفوائد المتوقعة من المشروع. وسيؤدي النشر الكامل لأوموجا إلى زيادة قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها بموارد أقل. ويجب ألا يتم إجراء تغييرات في هيكل المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات التنفيذية وصنع القرار، إلا بموافقة الدول الأعضاء.

٤٨ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): أثنى على وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية لقيامه بإعادة تشكيل فريق المشروع وإصلاح الحوكمة في المشروع، حيث عاد المشروع إلى المسار الصحيح بعد فترة من التخبط.

٤٩ - وأكد ضرورة وضع جدول زمني دقيق للمشروع والتقيد به بصرامة. فإذا استمرت إدارة المشروع بدون أهداف ومؤشرات واضحة للتقدم المحرز، فستتصاعد التكاليف، مختبرة صبر الدول الأعضاء التي يجب أن ترى نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٥ كي تتمكن من الإذن بالتمويل.

٥٠ - وتابع كلامه قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى وتيرة التقدم التكنولوجي، فمن المرجح أن يؤدي أي تأخير في الجدول الزمني إلى جعل أوموجا نظاما عفّى عليه الزمن: حيث يجري استحداث برنامج أوموجا قبل الانتهاء من

استكشاف إمكانيات النظام السابق له (نظام المعلومات الإدارية المتكامل)، أو استخدام الأدوات التي يتيحها بالكامل. وبالتالي فإذا تأخر الجدول الزمني ومضت فترة زمنية طويلة بين وضع المفهوم وتنفيذه، فستظهر تكنولوجيات أفضل، الأمر الذي سيُلزم الأمين العام بالتوصية بترك نظام أوموجا والاستعاضة عنه ببرمجيات أحدث.

٥١ - وأشار أيضا إلى ضرورة إدراك أن التحول إلى نظام أوموجا يعني الانتقال من نظام إلى نظام آخر، مما يثير مسألة صعبة تتعلق بتحديد الفعاليات الواجب نقلها أو تركها. ومما يزيد الطين بلة كون نظام أوموجا غير مُعد في الأصل لخدمة أغراض الأمم المتحدة، ولذلك تعَيَّن تكييفه مع احتياجات المنظمة. ويجب على الأفرقة المسؤولة عن عملية التكييف تلك أن تتشاور مع الجهات التي لديها معارف مؤسسية بالأمم المتحدة للتأكد من فهمها لكيفية عمل المنظمة ومن كون البرمجيات ملائمة للغرض. لذلك كان من الضروري، على سبيل المثال، عندما استحدث نظام أوموجا في عمليات حفظ السلام، أن يشمل وظائف جديدة لم تكن موجودة في أول الأمر. ويجب إدراك أن الأمم المتحدة كيان عالمي معقد لا يُشبه أي كيان آخر. وأكد أن عدم الاستعانة بآخر مستجدات التكنولوجيا، مع تكييفها بحيث تعكس احتياجات المنظمة الفريدة من نوعها، سيسبب زيادة في التكاليف، واحتمال تقادم النظام قبل الأوان، مما يستوجب استبداله في وقت مبكر.

تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (A/68/7/Add.8 و A/68/506)

التقديرات المنقحة لمركز التجارة الدولية (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1 و A/68/7/Add.6)

٥٢ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (A/68/506)، فقالت إن الاحتياجات الإضافية لتمكين المكتب من تنفيذ ولاياته الموسعة يقدر إجماليها بمبلغ ٨٠٠ ١٣٣ ٥ دولار وصافيها بـ ٧٠٠ ٧٥٨ ٤ دولار بعد حساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك على النحو التالي: مبلغ قدره ١٠٠ ٠٣٦ ٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١ - تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من الباب ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومبلغ قدره ٦٠٠ ٧٢٢ دولار في إطار الباب ٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية، يشمل ٠٠٠ ٣١٨ دولار فيما يخص الأنشطة المتكررة و ٦٠٠ ٤٠٤ دولار فيما يخص الأنشطة غير المتكررة؛ ومبلغ قدره ١٠٠ ٣٧٥ دولار في إطار الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٥٣ - وأضاف أن الأمين العام اقترح إنشاء ١٠ وظائف جديدة تشمل ستة من موظفي البرامج برتب ف-٥ و ف-٤ و ف-٣؛ واثنين من موظفي الشؤون الاقتصادية برتبتي ف-٣ و ف-٢؛ وموظف اتصالات واحد برتبة ف-٤؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة لمساعد أقدم لشؤون الموظفين.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك يحتاج المكتب إلى موارد بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٨ دولار لتنظيم اجتماعات تشاورية لآلية الأمم المتحدة للرصد التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بها في قرارها ٢٩٣/٦٦، فضلا عن الموارد التي تبلغ ٦٠٠ ٢٩٣ دولار للسفر من أجل تعزيز قدرته في مجال الدعوة والتوعية من خلال الاتصال.

٥٥ - وعرضت التقديرات المنقحة في إطار الباب ١٣ - مركز التجارة الدولية (A/68/6 (Sect. 13)/Add.1)، فقالت إن المركز مسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب

التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، من البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. والمركز هو وكالة مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أُنيطت بها مهمة تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق تعزيز الصادرات وتنمية الأعمال التجارية الدولية. وتتقاسم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي تكاليف تمويل الميزانية العادية للمركز.

٥٦ - وأوضحت أن المستوى الإجمالي للموارد لمركز التجارة الدولي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يبلغ ٣٠٠ ٢٠٩ ٧٣ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف. وتبلغ حصة الأمم المتحدة المقترحة من هذا المبلغ ٦٠٠ ٩٨٢ ٣٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا قدره ٢٠٠ ١٥٩ ١ دولار، أي ٢,٩ في المائة بالمقارنة إلى الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي بلغت قيمته ٨٠٠ ١٤١ ٤٠ دولار.

٥٧ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (A/68/7/Add.8)، وقال إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام تحديد موارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وإعادة تخصيصها لتمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أن ينفذ على نحو فعال ولايته المتعلقة برصد الالتزامات المتعهد بها لتغطية احتياجات أفريقيا الإنمائية. وأعرب عن أسف اللجنة الاستشارية لعدم اتخاذ أي إجراء لإعادة تخصيص موارد لهذا الغرض خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥٨ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على الوظائف الجديدة التي يقترحها الأمين العام، باستثناء وظيفة واحدة لكبير مساعدي شؤون الموظفين يمكن إنجاز المهام المعيّنة لها في إطار الملاك الوظيفي الحالي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٥٩ - وقال إنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لاحتواء تكاليف الاجتماعات التشاورية المقترحة مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك عقد هذه الاجتماعات في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وذكر أن اللجنة الاستشارية أوصت أيضا بإجراء تخفيض بنسبة ٥ في المائة في الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين، تمشيا مع توصيتها بشأن جميع الأبواب الأخرى من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦٠ - وأشار في الأخير إلى أنه كان ينبغي إدراج مقاييس جديدة للأداء في مقترحات الأمين العام لتعكس المهام الإضافية المقرر أداؤها فيما يتعلق بآلية الرصد.

٦١ - وقال فيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7/Add.6) إن اللجنة الاستشارية تثني على تدابير الكفاءة التي أسفرت عن خفض احتياجات المركز من الموظفين بوظيفتين إداريتين من فئة الخدمات العامة. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تخضع الوظيفة برتبة ف-٥ المقترح نقل مصدر تمويلها من التمويل الخارج عن الميزانية إلى التمويل من الميزانية العادية لقواعد وأنظمة التوظيف المطبقة على الوظائف الجديدة، بالنظر إلى أنه لم تسبق الموافقة عليها في إطار الميزانية العادية. وفيما يتعلق بالوظيفتين المؤقتتين الجاري إلغاؤهما، أكد ضرورة أن تمول من الميزانية العادية أي مساعدة مؤقتة يتطلبها

الاضطلاع بمهامهما، وأن يبلّغ عنها وفقا لذلك في تقرير أداء الميزانية.

٦٢ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تحيط علما بتطبيق التدابير الرامية إلى خفض التكاليف على سفر الموظفين وتتوقع أن ينعكس أثر هذه التدابير في تقديرات الميزانية مستقبلا. وذكر أن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيض بنسبة ٥ في المائة في الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين تمشيا مع توصيتها بشأن جميع الأبواب الأخرى من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦٣ - وذكر فيما يتعلق بالاحتياجات من الأثاث والمعدات أن اللجنة الاستشارية ترحب بالتدبير المقترح لتحقيق وفورات في التكاليف والذي يقضي بتمديد دورة استبدال حواسيب مركز التجارة الدولية من أربع سنوات إلى أربع سنوات ونصف، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يطبق التدبير نفسه على مجمل الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦٤ - واختتم بالقول إنه يمكن تبسيط الترتيبات الإدارية الحالية التي تقتضي من اللجنة الاستشارية استعراض ميزانية مركز التجارة الدولية مرتين في السنة السابقة للفترة المالية بحيث يُكتفى بإجراء استعراض واحد.

٦٥ - **السيد دونيفالو** (فيجي): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عمل منذ إنشائه في أيار/مايو ٢٠٠٣ على تقديم الدعم للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتهما بشأن أفريقيا؛ ونسّق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات المعنية بأفريقيا لكفالة الاتساق والتكامل في النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في تقديم الدعم لأفريقيا؛ ونسّق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٦ - وتابع قائلا إن أفريقيا شهدت، على مدى السنوات العشر منذ إنشاء المكتب، تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية هامة، منها استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتوطيد الديمقراطية، وانخفاض عدد النزاعات بنسبة كبيرة. إلا أن عددا من التحديات لا يزال مطروحا، حيث لم تُسفر معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة عن رخاء يعمّ الجميع. ولم تشهد أفريقيا تهيئة فرص عمل مجدية أو انخفاضا كبيرا في معدلات الفقر.

٦٧ - وقال إن الجمعية العامة، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز نهج تقديم الدعم لأفريقيا، اعتمدت قرارها ٢٩٣/٦٦ الذي أنشئت بموجبه آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة باحتياجات أفريقيا الإنمائية، وأُنيطت ولايتها بالمكتب. وأعرب عن تأييد المجموعة القوي للمقترح الداعي إلى تعزيز المكتب: فنظرا لشح الموارد لم يتمكن المكتب من تنفيذ الولاية الإضافية الجديدة التي أنيطت به في حدود الموارد المتاحة له.

٦٨ - وأشار إلى أن الأنشطة التي كُلّف بها مركز التجارة الدولية، والمتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية، أثبتت فعاليتها الكبيرة. وينبغي تزويد المركز بالموارد اللازمة ليضطلع بولاياته دون توقف. وأفاد بأن المجموعة ستحلل بدقة ما اقترحه الأمين العام من تخفيضات في الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وأنها ستطلب أيضا توضيح سبب ارتفاع معدلات الشواغر. وأعرب عن تشجيع المجموعة لإدارة المركز على التقليل من التفاوت بين الجنسين وبين مختلف الجنسيات على مستوى موظفي الإدارة العليا، وعلى تعزيز تمثيل البلدان النامية.

٦٩ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إن المجموعة تولي أهمية قصوى للدور الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في مجال حشد الدعم من أجل تنمية أفريقيا وتنسيقه، وتعزيز السلم والأمن.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٧/٣٠٠، أيّدت إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ليضطلع بدور تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكذلك أُجرى عدد من العمليات التشاورية التي ترمي إلى إحالة الخطة السابقة لأفريقيا لتندرج في إطار الشراكة الجديدة.

٧١ - وأوضح أن القارة شهدت تحولا هاما منذ إنشاء المكتب مصحوبا بتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة، وعزز هذا التحول تصوّر أفريقي جديد ومنح الولاية طابعا جديدا، أي النهضة الأفريقية. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تواصل الأمم المتحدة دعمها للنهضة الأفريقية التي تهدف لتعزيز التنمية في أفريقيا، وهو ما يمثل إحدى الأولويات الثماني للمنظمة. وتابع بالقول إن التحول السريع الذي تشهده أفريقيا أسفر عن فرص وتحديات جديدة ستتطلب توسيع مكتب المستشار الخاص وتعزيز أنشطته وتوسيع عمله حتى يلبي احتياجات القارة بصورة أحسن.

٧٢ - ومضى قائلا إن المكتب عانى من الافتقار إلى قيادة عليا في السنوات الأخيرة؛ وأعرب عن ترحيب المجموعة بمقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لتعزيز قدرات المكتب في مجالات تحليل السياسات، والرصد والبحوث، والدعم الحكومي الدولي، والدعوة والتنسيق فيما بين الوكالات، إضافة إلى ترحيبها بالمقترح القاضي بإنشاء ١٠ وظائف إضافية جديدة. وقال إن تعزيز المكتب ينبغي أن يتناسب مع الولايات المعهودة إليه: وينبغي شغل جميع الوظائف المطلوبة والمعتمدة على سبيل الأولوية، مع المراعاة التامة للتوازن في التمثيل الجغرافي والجنساني.

٧٣ - وأعرب عن إشادة المجموعة بالدعم الذي يقدمه المكتب إلى البلدان الأفريقية في مجالات هامة مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة، ومنها صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أنه لم يُحرز تقدم مهم في مجال نقل التكنولوجيا في السنوات الأخيرة، ودعت المجموعة المكتبَ لمواصلة العمل في هذا المجال حتى يتسنى لشركاء أفريقيا في مجال التنمية الوفاءُ بالتزاماتهم.

٧٤ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): أشار إلى كون أفريقيا إحدى أولويات المنظمة ونوه إلى الدعم الذي يقدمه الأمين العام إلى أفريقيا وما تقدمه إليها اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة من دعم لا يقل عن ذلك شأنا، وقال إن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عرف منذ إنشائه فترات من التأرجح، بدءا من المقترح الذي دعا إلى دمجه في مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، إلى استئناف المكتب عمله بنشاط بعد رفض الجمعية العامة هذا المقترح وما أعقبه من تجديد للأنشطة التي يضطلع بها.

٧٥ - وتابع قائلا إنه بالنظر إلى التعديلات الهيكلية التي شهدتها البلدان الأفريقية منذ ثمانينات القرن العشرين، والشروع في اتباع توجهات استراتيجية جديدة في مجال تقديم المساعدة إلى أفريقيا، تستدعي الضرورة إقامة مركز معزّز للتنسيق بشأن المسائل الأفريقية، التي تندرج في نطاق اختصاص العديد من الهيئات والأجهزة الرئيسية، ليرصد على نحو مستمر الالتزامات المقطوعة. وبناء على ذلك، أعرب عن ترحيبه بمقترحات تعزيز المكتب التي قدمها الأمين العام تمشيا مع رغبات الجمعية العامة، وبالتوصيات المُوافقة للجنة

الاستشارية في هذا الصدد. وأضاف أنه ينبغي للجنة الخامسة أن تؤيد المقترحات التي دعت لتخصيص المزيد من الموارد، والتي أيدها كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية، حتى يتسنى تزويد المكتب بإطار إداري وبرنامجي معزّز، بشرط أن يكون ذلك مصحوبا بما يتناسب معه من المساءلة عن طريق البرهنة على تحقيق نتائج ملموسة.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/68/519 و A/68/620)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/68/505 و A/68/617)

٧٦ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت، في سياق عرضها للميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/519)، إن الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تبلغ ٣٣٩,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٨,٧ مليون دولار، أي بنسبة ١٦,٧ في المائة، عن مبلغ ٢٩٠,٦ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٧ للإنفاق على البعثة. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣)، تضمنت الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ اعتمادات لنشر وحدة من وحدات حماية القوات قوامها ١ ١٢٦ جنديا من أجل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتضمنت الميزانية زيادة في الأصول وفي نفقات البناء تمشيا مع نشر المزيد من الأفراد إلى أربعة مواقع مكتفية ذاتيا.

٧٧ - وقالت، في سياق عرضها للميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/505)، إن الميزانية المنقحة تبلغ ٦٠,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٢,٨ مليون دولار، أي بنسبة ٢٦,٦ في المائة، عن مبلغ ٤٨ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٦٧ للإنفاق على القوة. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٨ (٢٠١٣)، تضمنت الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ اعتمادات لنشر ٢٠٣ أفراد إضافيين من أفراد الوحدات العسكرية ومعداتهم، ولإنشاء الوظائف الدولية المؤقتة العشر التي اقتُرحت في هذا الإطار.

٧٨ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المنقحة المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/620)، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض قدره ٢٠٠ ٢٠٢ ١٠ دولار تحت بند معدلات الشغور للوظائف الجديدة للموظفين الدوليين والمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية، وتحت بند التشييد.

٧٩ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية أوصت بمعدل شغور قدره ٣٠ في المائة بالنسبة للوظائف الجديدة للموظفين الدوليين، كما هو الحال بالنسبة إلى الوظائف المستمرة للموظفين الدوليين. كما أوصت بتعديل الميزانية المنقحة المقترحة لتعكس الإنفاق على المراقبين العسكريين والوحدات العسكرية في النصف الأول من الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على أساس المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور. وأخيرا أوصت اللجنة الاستشارية فيما يخص التشييد بتخفيض قدره ٣٠٠ ٩٠١ ٥ دولار في الزيادة المطلوبة لخدمات التشييد بسبب الأداء خلال الفترة الحالية وحجم الزيادة المطلوبة. وينبغي أن تنعكس في تقرير الأداء للبعثة أية موارد إضافية مطلوبة.

٨٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المنقحة المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من

١ تمـوز/يوليـه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيـران/يونيـه ٢٠١٤ (A/68/617) فأشار إلى عدم اعتراض اللجنة على الموارد التي اقترحها الأمين العام لنشر أفراد الوحدات العسكرية الإضافية وتعزيز أمن القوة وسلامتها، إلا أن بعض الاحتياجات المقترحة من الممكن أن يقابلها جزئيا انخفاض في النفقات في إطار الاعتمادات المخصصة للموظفين الوطنيين بسبب ارتفاع معدل الشواغر عما هو مدرج في الميزانية. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام تعديل موارد الميزانية المخصصة للموظفين الوطنيين على أساس معدل شغور قدره ٩ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٨١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار)، تحدث باسم المجموعة الأفريقية فأكد التزام المجموعة بحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقال إن المجموعة لاحظت بقلق بالغ الموجة الجديدة من الهجمات ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي أدت إلى خسائر في الأرواح. وأشاد بالعسكريين والمدنيين من الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم لخدمة الإنسانية.

٨٢ - وأضاف قائلا إن المجموعة تدرس بعناية التقديرات المنقحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي البالغ قدرها ٣٣٩,٣ مليون دولار، ولقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك البالغ قدرها ٦٠,٨ مليون دولار، إلى جانب ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها، بهدف ضمان تخصيص الموارد اللازمة للبعثتين للوفاء بولايتيهما.

٨٣ - **السيد حسن** (إثيوبيا): قال إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قد ساعدت منذ انتشارها على العودة الآمنة للسكان، وضمان حماية المدنيين، وتقديم الدعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في إقامة منطقة آمنة متزوعة السلاح اتفق السودان وجنوب السودان على إنشائها في آذار/مارس ٢٠١٣. وشمل الاتفاق طرائق لإنشاء منطقة حدودية آمنة متزوعة السلاح وخطة للتنفيذ من أجل تفعيل الآلية، مع إنشاء مقر رئيسي ومقار قطاعية ومواقع للأفرقة على طول الحدود.

٨٤ - وقال في هذا الصدد إن ضرورة عمل مقار القطاعات بطريقة تحقق الاكتفاء الذاتي، والصعوبة المتأصلة في تقاسم معدات الدعم نظرا لبعد المسافات، جعلتا من الضروري اقتناء مركبات وطائرة هليكوبتر. وبالإضافة إلى ذلك فإن نشر الأفراد العسكريين والمدنيين في مواقع مقار القطاعات ومواقع الأفرقة أدى إلى زيادة في الاحتياجات من خدمات التشييد، بما في ذلك أعمال إعداد المواقع وبناء المخيمات. ووفقا لذلك فإن وفده يرحب بالمقترح المنقح للأمين العام بشأن الموارد بمبلغ ٨٠٠ ٣١٠ ٣٣٩ دولار لتنفيذ الولايات الإضافية الصادرة عن مجلس الأمن.

٨٥ - وفيما يتعلق بنشر القوات، قال إنه اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٣، بلغ عدد الجنود في الميدان ١١٧ جنديا من أصل الوحدات المصرح بها ومجموعها ١ ١٢٦ فردا، ووُضع الجدول الزمني لنشر الباقين. ومن ثم فإن وفد بلده يلاحظ مع القلق توصية اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٢٠٠ ٢٠٢ ١٠ دولار عن طريق تقليص مشاريع التشييد وزيادة معدلات الشغور. وأكد أن التخفيضات الموصى بها تعرض تنفيذ الولاية للخطر، وهي ضارة و لم تأخذ في الاعتبار البيئة المعقدة والصعبة التي تواجهها القوة. ونظرا لكون المواقع في منطقة نائية وعرة وغير مطورة، فإن أي تخفيض في الميزانية من شأنه أن يؤثر سلبا على سلامة الموظفين وأمنهم.

٨٦ - **السيدة صالح** (السودان): قالت إن وفدها يأسف لتأخر إصدار الوثائق المتعلقة بالمسألة المعروضة على اللجنة، ولا سيما تقرير اللجنة الاستشارية، مما يؤثر سلبا على قدرة الوفود على اتخاذ القرارات اللازمة. ونوهت كذلك

فيما يختص بالوثائق بعدم دقة البيانات المتعلقة بالسودان الواردة في بعض التقارير عن إدارة الموارد البشرية.

٨٧ - ورحبت باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٢٦ (٢٠١٣) بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، مما يسمح لها بمواصلة مهمتها القيِّمة في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. وأثنت على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للبحث عن حل نهائي لمسألة أبيي وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السودان وجنوب السودان. وأقرت في هذا الصدد بالتضحيات التي قدمتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٨٨ - وأضافت قائلة إن وفدها يؤيد الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ التي تنص على الإنفاق على الوحدات العسكرية والهياكل الأساسية والنقل فيما يتصل بإنشاء وظائف مدنية جديدة لدعم نشر الأفراد العسكريين، وتشييد المقار القطاعية ومواقع الأفرقة.

٨٩ - وقالت مشيرة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٧، إن العوامل على أرض الواقع تعني أن آلية مقار القطاعات يجب أن تعتمد على نفسها فيما يتعلق بالدعم اليومي اللوجستي والإداري. ونظرا لعدم وجود الهياكل الأساسية في المنطقة، يجب تزويد البعثة بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتها على نحو فعال وضمان سلامة أفرادها. ووفقا لذلك، قالت إن وفدها يرفض التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية. واختتمت معربة عن قلقها إزاء ارتفاع معدل الشواغر والتأخيرات في أعمال التشييد.

٩٠ - **السيد عيزوقي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ضروري بسبب الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ ورفض إسرائيل تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي دعتها إلى سحب قواتها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ووفقا لذلك، يكرر وفده وجهة نظره القائلة بأن تكلفة تمويل القوة يجب أن يتحملها الطرف الإسرائيلي المعتدي.

٩١ - واستطرد قائلا إن الوضع الأمني في الجانب السوري من منطقة فك الاشتباك يتدهور بسبب أنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تهاجم المرافق والهياكل الأساسية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المرافق والهياكل الأساسية التي تخص قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقال إن القوات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل تشارك في شن تلك الهجمات ضد القوة من خلال توفير الدعم اللوجستي والعسكري، في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات ولقانون الدولي. كما أن هذا الدعم الإسرائيلي يهدد سلامة أفراد البعثة. وفي ٦ آذار/مارس، ومرة أخرى في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، قام الإرهابيون الذين يعملون بموجب أوامر مباشرة من السلطات القطرية باختطاف أفراد من قوات حفظ السلام ونقلهم عبر المنطقة الفاصلة إلى الأراضي الأردنية.

٩٢ - وأضاف قائلا إن حكومته تحترم بشكل كامل اتفاق فض الاشتباك بين القوات منذ إنشاء القوة، على افتراض أنه حالة مؤقتة ريثما يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقال إن وفده يتطلع إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة من خلال تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأعرب في ذلك الصدد عن تقديره للتعاون بين القوة والسلطات المختصة في سوريا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢:١٠.